

Syrian Arab Republic

Ministry of Local Administration and Environment



الجمهورية العربية السورية

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ١٣٣/ب/ش/م.١/٣

الى محافظة:

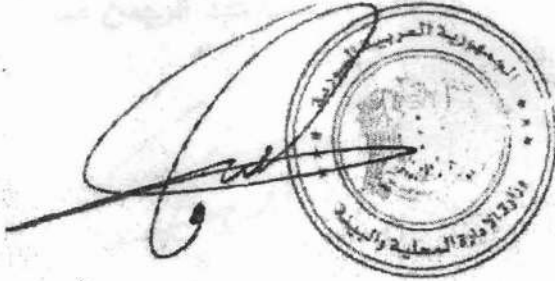
نرفق ريبطاً كتاب السيد وزير المالية رقم ١٤/١٢/٢٠٢٥/٢/٢ المتضمن الطلب من الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي للعمل على توريد حصة الدولة (صندوق الدين العام) من فائض الموازنة المحدد وفق التقديرات الواردة في الموازنة العامة للدولة.

يرجى الاطلاع واجراء اللازم وفق مضمونه

دمشق في: ١٨ / شعبان / ١٤٤٦ هـ - الموافق: ١٧ / ٢ / ٢٠٢٥ م

وزير الإدارة المحلية والبيئة

المهندس محمد عبد الرحمن مسلم



Handwritten signatures and initials

الأمانة العامة لمحافظة حمص

مديرية الشؤون المالية والمحاسبة

تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٢

الرقم ٥/١٠/٣٤

الى كافة الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي في محافظة حمص للاطلاع و التقيد اصولا

محافظ حمص

الدكتور عبد الرحمن الأعمى
بالتفويض امين عام المحافظة
فراس ياسر طيارة

مدير الشؤون المالية
عمار الأشقر

Handwritten signature

رد الموازنات
عماد المنصور

Handwritten signature

صورة الى

مديرية المالية والمحاسبة / دائرة الموازنات/
- المصنف -

Syrian Arab Republic
Ministry of Finance
Public Debt Directorate



وزارة المالية
مديرية الدين العام

الرقم: ١٤/١٤/١٤

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
الديوان العام
الرقم: ٢٢
التاريخ: ٢٠٢٤/٢/٥

تعميم

إلى الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي

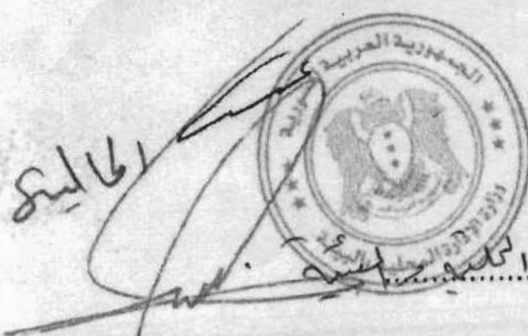
إشارة إلى:

- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/ تاريخ ٥/ رجب/ ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥/١/٥م بخصوص العمل بمبدأ الموازنة الإثني عشرية للسنة المالية ٢٠٢٥م، على أساس جزء من إثني عشر جزء من اعتمادات السنة المالية لعام ٢٠٢٤م.
- أحكام القانون رقم ٣٠/ تاريخ ١٧/١٢/٢٠٢٣ المتضمن تحديد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤م، ولاسيما المادة ٢٣/ منه والتي نصت: "على جميع الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والإنشائي توريد حصة صندوق الدين العام من فائض الموازنة المحدد وفق التقديرات الواردة في الموازنة العامة للدولة".
- وبناء على ذلك، يجب:
- العمل على توريد حصة الدولة (صندوق الدين العام) من فائض الموازنة المحدد وفق التقديرات الواردة في الموازنة العامة للدولة، والتحويل الفوري لأرصدة الفوائض الاقتصادية الفعلية الواجب توريدها إلى صندوق الدين العام عن عام ٢٠٢٤م/ وما قبل؛ وذلك إلى حساب صندوق الدين العام الجاري المفتوح لدى مصرف سورية المركزي بدمشق بالحساب رقم ٢٣/٢٠١٢ (أو وفق نظام التسوية المركزي برقم ٢٣٠٢٠١٢٠٠٠٠٠/)، وإجراء المطابقة الحسابية مع مديرية الدين العام إذا اقتضى الأمر.
- الالتزام بتوريد الفوائض الاقتصادية المترتبة لصندوق الدين العام بمواعيدها المحددة وعلى مسؤولية المدراء العاميين والمدراء الماليين في الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وتحت طائلة تحريك حسابات الجهات المتقاعسة وفق القوانين والأنظمة النافذة.

دمشق في: ٨/٨/١٤٤٦هـ - الموافق: ٤/٢/٢٠٢٥م

وزير المالية

محمد عبد الحليم أبو زيد



صورة إلى:

مديرية الدين العام